International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)

Vol. (4), No. (12)

IJLRS

December 2025

المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية

الإصدار (4)، العدد (12)

الذكاء الاصطناعي وأثره في كفاءة إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية: دراسة تحليلية مقارنة

جنا خالد الحربي

باحثة ماجستير، القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

Janaalharbi.5x@gmail.com

الهنوف عبدالعزيز السلمي

أستاذ قانون المرافعات المساعد، كلية الحقوق، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية

ملخص الدراسة

تتناول هذه الدراسة أثر تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية، في ضوء التجارب الدولية المقارنة. وتتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل حول مدى إمكانية الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات التنفيذ وتحسين دقتها، مع الحفاظ على الضمانات النظامية وحقوق أطراف التنفيذ، في ظل الاعتماد الحالي على منصات إلكترونية لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على التدخل البشري. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليل والمقارن من خلال تحليل نظام التنفيذ السعودي وعرض تجارب الدول كل من الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة. وتهدف الدراسة إلى بيان أثر توظيف الذكاء الاصطناعي في تقليل البطء الإجرائي، ورفع كفاءة قاضي التنفيذ، وتحسين آليات حصر أموال المدين وتسريع الوصول إليها.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ يسهم في تقليل البط الإجرائي، ورفع كفاءة قاضي التنفيذ، وتحسين آليات حصر أموال المدين وتتبعها بشكل أدق وأكثر سرعة.

كما أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار تنظيمي منظّم لاستخدام الذكاء الاصطناعي في التنفيذ القضائي، وتأكيد دور الرقابة البشرية على مخرجات الأنظمة الذكية، والالتزام بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، بما يُحقق التوازن بين سرعة الإجراءات وتحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق النظامية للأطراف.

الكلمات المفتاحية: التنفيذ الجبري، الذكاء الاصطناعي، الأحكام القضائية، الكفاءة الإجرائية، قاضي التنفيذ.

International Journal of Law Research and Studies (IJLRS)

Vol. (4), No. (12)

IJLRS

December 2025

المجلة الدولية للبحوث والدراسات القانونية

الإصدار (4)، العدد (12)

Artificial Intelligence and Its Role in Enhancing the Efficiency of Compulsory Enforcement of Judicial Decisions: A Comparative Analytical Study

Jana Khaled Al-harbi

Master's Researcher, Private Law, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Janaalharbi.5x@gmail.com

Alhanouf Abdulaziz Alsulami

Assistant Professor of Civil Procedure, Faculty of Law, King Abdulaziz University, Saudi Arabia

Abstract

This study examines the impact of artificial intelligence technologies on enhancing the efficiency of compulsory enforcement procedures of judicial rulings in the Kingdom of Saudi Arabia, in light of comparative international experiences. The research problem is represented by the question of the extent to which AI technologies can be utilized to accelerate enforcement procedures and improve their accuracy, while preserving legal safeguards and the rights of the parties, given the current reliance on electronic platforms that still depend largely on human intervention. The study adopts the analytical and comparative methodology by analyzing the Saudi enforcement system and presenting the experiences of the United States of America, the People's Republic of China, and the United Arab Emirates. The study aims to demonstrate the effect of employing AI in reducing procedural delays, enhancing the efficiency of enforcement judges, and improving mechanisms for identifying and tracking the debtor's assets with greater accuracy and speed.

The study has reached several key findings, most notably that integrating AI technologies into enforcement procedures significantly reduces procedural delays, improves the performance of enforcement judges, and enhances the identification and tracing of debtors' assets.

The study also recommends establishing a comprehensive regulatory framework for the use of AI in judicial enforcement, reinforcing human oversight over the outputs of intelligent systems, and adhering to AI ethics in order to achieve a balance between procedural efficiency, justice, and the protection of the parties' legal rights.

Keywords: Compulsory Enforcement, Artificial Intelligence, Judicial Decisions, Procedural Efficiency, Enforcement Judge.

المقدمة

تُعد مرحلة تنفيذ الأحكام القضائية المحكّ الحقيقي لفعالية القضاء؛ إذ لا تتحقق العدالة بمُجرد صدور الحكم، بل من خلال إنفاذه فعليًا وبالوقت المُناسب. ولقد أولى المنظم عناية خاصة لإجراءات التنفيذ الجبري وذلك في نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) بتاريخ 1433/8/13هـ، باعتباره الوسيلة النظامية التي تُمكّن الدائن من استيفاء حقه جبرًا عن المدين الممتنع، وذلك عن طريق تدخل السلطة العامة وتحت إشراف قاضي التنفيذ، بما يضمن عدم تعطيل الحقوق أو إفراغ الأحكام القضائية من مضمونها العملي. وجاء هذا التنظيم تعزيزًا لكفاءة العدالة القضائية وتفعيلًا لدور مرحلة التنفيذ بوصفها الامتداد العملي للحكم القضائي.

ومواكبةً للتحول الرقمي، أطلقت وزارة العدل منصة **ناجز** كمنظومة موحّدة للخدمات العدلية الإلكترونية، أسهمت في تسهيل إجراءات التنفيذ وتمكين المستفيدين من متابعة طلباتهم بقدر أكبر من السرعة والشفافية. ومع ذلك، لا تزال الممارسة العملية تواجه بعض التحديّات التي قد تؤثر في سرعة وكفاءة التنفيذ. وفي هذا السياق، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة داعمة للمنصات العدلية الرقمية، تسهم في تطوير العمل القضائي ورفع كفاءته عمومًا، وقد برزت تجارب عدد من الدول في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن أنظمتها القضائية، من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الصين، ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز فعالية إجراءات التنفيذ الجبري، من خلال دراسة واقع المملكة العربية السعودية ومقارنته بالتجارب الدولية، بما يُسهم في تطوير آليات التنفيذ القضائي وتحقيق التوازن بين السرعة والكفاءة.

مشكلة الدراسة

تبذل المملكة العربية السعودية جهودًا متواصلة لتسريع إجراءات التنفيذ، إلا أنَّ العقبات الإجرائية والبطء الإداري ما زالا يشكلّان عائقًا أمام فعالية إجراءات التنفيذ بكفاءة، ورغم توفر المنصات الرقمية الإلكترونية، إلا أنَّ هذه المنصات لا تستفيد بعد من إمكانات الذكاء الاصطناعي لأتمتة العمليات القضائية وتحسين سرعة ودقة التنفيذ.

ومع تزايد الاعتماد العالمي على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتعزيز فعالية التنفيذ القضائي، تبرز إشكالية قانونية جوهرية تتعلّق بكيفية توظيف هذه التقنيات لتحقيق التوازن بين السرعة والكفاءة ودقة الإجراءات، مع الحفاظ على الضمانات القانونية وحقوق الأطراف، وكيفية استفادة المملكة العربية

السعودية من التجارب الدولية الرائدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة الصين، ودولة الإمارات العربية المُتحدة.

ومن ثم تبرز مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يُمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي الإسهام في تعزيز فعالية إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية في المملكة العربية السعودية، في ضوء المقارنة بالتجارب الدولية؟

يندرج تحت التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

- ما هو مفهوم التنفيذ الجبري، وما هي أهميّته؟
- ما هي الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ الجبري؟
- ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه؟
- كيف يُمكن للذكاء الاصطناعي تيسير وتحسين سرعة إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية؟

أهمية الدراسة

تتجلّى أهمية هذه الدراسة في كونها تسعى إلى تعزيز فعالية القضاء في المملكة العربية السعودية من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات التنفيذ الجبري، بما يُحقّق العدالة بسرعة ودقة أكبر. كما تُساهم الدراسة في تطوير الأنظمة والأحكام المُرتبطة بالتنفيذ الجبري، وتضمن الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة دون الإضرار بضمانات حقوق الأفراد. وتُتيح أيضًا الاستفادة من التجارب الدولية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ودولة الصين ودولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك لنقل أفضل الممارسات وتجنّب التحديّات المُتحملة. كما تُعزز أهمية الابتكار الرقمي الذكي في المنظومة القضائية، من خلال دعم المنصات العدلية الرقمية بأدوات ذكية لأتمتة الإجراءات وتحليل البيانات وتقليل الأخطاء البشرية. لتكون بذلك مُساهمة عملية وعلمية تسهم في إثراء المعرفة القانونية وتقديم حلول عملية.

أهداف الدراسة

انطلاقًا من مشكلة الدراسة وأهميّة توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ الجبري، يُمكن تحديد أهداف الدراسة كما يلي:

- تحليل مفهوم التنفيذ الجبري وبيان أهميّته.
- بيان أنواع الأحكام القضائية التي تكون قابلة للتنفيذ الجبري.
- توضيح مفهوم الذكاء الاصطناعي وتحديد خصائصه.
- تحديد مدى إمكانية تقنيات الذكاء الاصطناعي في تيسير وتحسين سرعة إجراءات التنفيذ الجبري، مع مقارنة ذلك بالتجارب الدولية للاستفادة من أفضل الممارسات العالمية.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على **المنهج التحليلي الوصفي**، وذلك من خلال تحليل إجراءات التنفيذ الجبري المنظمّة في نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 1433/8/13هـ وللائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 526 وتاريخ 1439/2/20هـ، وتحليل بعض مواد نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/22هـ، كما تعتمد الدراسة على **المنهج المُقارن** من خلال استعراض كيفية تعامل الأنظمة القانونية للدول الأخرى في مجال تنفيذ الأحكام القضائية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: "النفاذ المعجّل للأحكام الابتدائية ودور الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري"، للباحث: إبراهيم كمال محمد دويدار، (2025):

يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين النفاذ المعجل للأحكام القضائية وإمكانية تطبيق الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة وسرعة تنفيذ هذه الأحكام مع ضمان تحقيق العدالة وحماية حقوق المتقاضين، ويتناول الإطار القانوني للنفاذ المعجل من خلال تحديد مفهومه وحالاته وشروطه في القانون المصري. **توصّل البحث إلى نتائج، منها:** أن استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام القضائية يُعد تطورًا مهمًا نحو تحقيق العدالة، وأن المجال القضائي ليس بعيدًا عن التطورات التكنولوجية. **وصّى البحث عدة توصيات، أهمها:** ضرورة إنشاء منصة إلكترونية لتقديم الطلبات الخاصة بالنفاذ المعجّل، والعمل على ضرورة وضع مشروع قانون وطني للذكاء الاصطناعي يتضمن قواعد واضحة ومحددة.

أوجه الشبه والاختلاف: تتشابه الدراستان في تركيزهما على دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة التنفيذ القضائي، وسعيهما إلى بيان أثر التقنية في تسريع الإجراءات وضمان حقوق المدعين. **أما الاختلاف،** فيتمثل في أن الدراسة السابقة تناولت النفاذ المعجل في القانون المصري وربطه باستخدام الذكاء الاصطناعي في التنفيذ الجبري، بينما تتناول الدراسة الحالية في إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية في النظام السعودي مع بحث سُبل تحسين آلياته وتيسير إجراءاته عبر تقنيات الذكاء الاصطناعي.

الدراسة الثانية: "الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مجال القضاء: دراسة مقارنة"، للباحثين: نعيمة كمال علي، وعلي طه أكرم، (2025):

يهدف البحث إلى تحليل تأثير تطبيقات الذكاء الاصطناعي في النظام القضائي في العراق وإقليم كردستان، واستكشاف كيفية استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاءة الإجراءات القضائية وتسريع عملية العدالة. **توصّل البحث إلى عدة نتائج منها:** يُتيح الذكاء الاصطناعي إمكانية تقديم خدمات قانونية مخصصة وسريعة للأفراد مما يسهم في تعزيز الوصول إلى العدالة. تساعد أنظمة الذكاء الاصطناعي في تقليل الوقت المستغرق لمعالجة القضايا وتحديد النتائج المحتملة بناءً على سوابق قضائية مماثلة. **وصّى**

البحث بعدة توصيات منها: إضافة باب جديد تحت اسم (القضاء الإلكتروني واستخدام الذكاء الاصطناعي) في قانون المرافعات المدنية العراقي.

أوجه الاختلاف والتشابه: تتشابه الدراسات في تأكيد دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة الإجراءات القضائية وتسريع العدالة، وتقليل الوقت المستغرق في معالجة القضايا، وتقديم خدمات قانونية أكثر تخصيصًا للأفراد، **بينما يختلفان** في أن الدراسة السابقة ركزت على تطبيقات الذكاء الاصطناعي داخل العراق وإقليم كردستان، أما الدراسة الحالية فسلّطت الضوء على استفادة المملكة العربية السعودية من التجارب الدولية لتطوير منظومة القضاء بالذكاء الاصطناعي.

الدراسة الثالثة: "الإطار القانوني لتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مسائل الأحوال الشخصية وضوابطها ومدى حجيتها"، للباحث: بسام نهار نهار البطون، (2024):

يهدف البحث إلى بيان مدى إمكانية استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعامل ومسائل الأحوال الشخصية على ضوء استخدام وسائل التواصل الحديثة، ومدى حجية هذه التطبيقات كمستجدات لابد من التعامل معها، ودراسة ضوابطها دراسة عمليه تحليلية. **توصّل البحث إلى نتائج، منها:** التشريعات ليست بمعزل عن أي تطور تقني يظهر لا سيما في تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حاول المشرع الأردني مواكبة التطور التقني والاستفادة منه في تسهيل الإجراءات القضائية. **وصّى البحث بعدة توصيات، منها:** وضع معايير صارمة للتعامل مع تقنيات الذكاء الاصطناعي لمنع التحايل على القانون بصورة تبدو مشروعة للوهلة الأولى، وإيجاد تشريعات تعالج التعامل مع مثل هذه التقنيات التي لابُد اللجوء إليها في حالات معينة.

أوجه الاختلاف والتشابه: تتشابه الدراستان في تناولهما توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، وسعيهما إلى إبراز أهمية مواكبة التطور التقني في الإجراءات القضائية. **أما الاختلاف،** فيُمكن أن الدراسة السابقة تناولت استخدام الذكاء الاصطناعي في مسائل الأحوال الشخصية من حيث الضوابط والحجية، في حين تُركز الدراسة الحالية على دور الذكاء الاصطناعي في تحسين إجراءات التنفيذ القضائي، أي في المرحلة اللاحقة لصدور الحكم، مما يجعل مجالها أكثر ارتباطًا بالإجراءات التنفيذية لا الموضوعية.

خطة الدراسة

المبحث الأول: ماهية التنفيذ الجبري للأحكام القضائية:
- المطلب الأول: مفهوم التنفيذ الجبري وأهميّته.
- المطلب الثاني: الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ الجبري.

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة إجراءات التنفيذ الجبري:
- المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه.
- المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين إجراءات التنفيذ الجبري.

المبحث الأول: ماهية التنفيذ الجبري للأحكام القضائية

يُعتبر تنفيذ الأحكام القضائية مرحلة جوهرية لضمان تحقيق العدالة، حيث يُمثّل الرابط بين صدور الحكم القضائي وامتثاله على أرض الواقع. فالحكم الصادر عن المحكمة لا يكتسب قوته إلا إذا تم تنفيذه بشكل فعلي، مما يضمن لصاحبه الحصول على حقه ويعزز مصداقية القضاء. ولهذا سنتناول مفهوم التنفيذ الجبري وأهميّته في **(المطلب الأول)**. وتوضيح أنواع الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ الجبري **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: مفهوم التنفيذ الجبري وأهميّته:

لم يورد نظام التنفيذ السعودي تعريفًا محددًا لمفهوم التنفيذ الجبري، إلا أن الفقه والقضاء اجتهدا في بيان معناه من خلال عدة تعريفات، فقد عرّفه بعض الفقهاء بأنه" التنفيذ الذي تجريه السلطة العامة تحت إشراف القضاء ورقابته، بناءً على طلب الدائن الذي بيده سندًا تنفيذيًا مستوفيًا لشروط مخصوصه، بقصد استيفاء حقه الثابت في السند جبرًا عنه". [1]

أما اتجاه فقهي آخر، عرّفه بأنه "إجبار المدين على الوفاء بالتزامه، بناء على طلب الدائن، عن طريق تدخل القضاء، باتباع نظام إجرائي محدد". [2]

يُلاحظ من التعريف الأول للتنفيذ الجبري أنه ركّز على الطبيعة النظامية للتنفيذ، بوصفه إجراءً تُباشره السلطة العامة تحت إشراف القضاء ورقابته، بناءً على طلب الدائن وبوجود سندٍ تنفيذي مستوفٍ للشروط النظامية، ويبرز هذا التعريف بوضوح أطراف التنفيذ، وهم الدائن والمدين وقاضي التنفيذ، كما يُظهر أن التنفيذ الجبري لا يُباشر إلا عند امتناع المدين عن الوفاء بالتزامه اختيارًا، الأمر الذي يبرّر تدخل السلطة العامة لإجباره على التنفيذ. ويُفهم من ذلك أن جوهر التنفيذ الجبري يقوم على الجمع بين عنصر الإلزام القانوني وعنصر الحماية القضائية للحق الثابت في السند التنفيذي.

أما التعريف الثاني، فقد تناول التنفيذ الجبري من زاوية عملية مبسّطة، حيثُ ركز على الغاية الأساسية من التنفيذ، والمتمثلة في إجبار المدين على الوفاء بالتزامه عن طريق تدخل القضاء، واتباع إجراءات نظامية محددة. ويُلاحظ أن هذا التعريف أبرز الوظيفة الجوهرية للتنفيذ الجبري، وهي تحويل الالتزام من مجرد حكم قضائي إلى واقع عملي يُمكّن الدائن من استيفاء حقّه. إلا أن هذا التعريف جاء عامًا، فلم يُبرز الطبيعة النظامية للتنفيذ الجبري بوصفه إجراءً تباشره السلطة العامة، كما لم يُفصّل في شروط التنفيذ.

---

[1] أبو الوفاء، أحمد، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 21.
[2] وافي، محمود علي، أصول التنفيذ القضائي في النظام السعودي الجديد، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، 2021، ص 24.

وعليه، فإننا نؤيّد التعريف الأول للتنفيذ الجبري؛ لما يتميّز به من شمولية ودقة في بيان طبيعة التنفيذ، وأطرافه، والأساس القانوني له، وطبيعته الإلزامية، فضلًا عن إبراز دور القضاء في الإشراف على إجراءات التنفيذ، بما يجعله أقرب إلى التطبيق العملي وأكثر انسجامًا مع أحكام نظام التنفيذ السعودي.

تتجلّى أهمية التنفيذ الجبري في كونه الأداة النظامية التي تُكمّل الحماية القضائية، وتُحوّل الحكم القضائي من مجرد تقريرٍ للحق إلى وسيلة فعّالة لاستيفائه واقعًا. [1] فالحكم القضائي مهما بلغت قوته القانونية، يظل حمايةً ناقصة ما لم يُنفَّذ، إذ لا تتحقق الغاية من التقاضي إلا بوصول صاحب الحق إلى حقه فعليًا. [2] ويبرز التنفيذ الجبري بوصفه الضمان الحقيقي لاحترام الأحكام القضائية وهيبة القضاء. [3] إذ يُمكّن الدائن من اللجوء إلى السلطة العامة لإجبار المدين الممتنع على تنفيذ ما التزم به نظامًا، متى توفر سند تنفيذي مستوفٍ للشروط. وبهذا يُشكّل التنفيذ الجبري وسيلة لمواجهة تعنّت المدين ومماطلته، ويمنع من إفراغ الأحكام القضائية من مضمونها العملي.

كما يُعد التنفيذ الجبري إحدى صور الحماية القضائية، حيثُ يتيح للدائن – صاحب الحق – تقديم السند التنفيذي إلى قاضي التنفيذ لمباشرة استيفاء حقه. ويُمثل هذا الإجراء تجسيدً عمليًا لحق التقاضي المكفول للجميع وذلك استنادًا لنص المادة السابعة والأربعون من النظام الأساسي للحكم [4] إذ تنص على أن حق التقاضي مكفول بالتساوي لكل المواطنين والمقيمين في المملكة العربية السعودية. لذلك، فإن أي شخص يمتلك سندًا تنفيذيًا مستوفٍ للشروط النظامية، له الحق في عرضه على قاضي التنفيذ، مما يضمن حماية حقوقه وتحقيق العدالة بشكل عملي وفعّال.

وبناءً على ما ذُكر، فإن التنفيذ يُمثل الثمرة الحقيقية لعملية التقاضي، ويُجسّد المعنى الجوهري للعدالة التي لا تكتمل إلا بنفاذ الأحكام وتنفيذها تنفيذًا فعليًا. [5]

المطلب الثاني: الأحكام القضائية القابلة للتنفيذ الجبري:

حدد المنظّم السعودي الأحكام التي يختص بها قاضي التنفيذ بشكل دقيق، إذ خوّله سلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليها بالنسبة للأحكام الصادرة في القضايا المدنية والتجارية والعمالية وقضايا الأحوال

---

[1] المهيدب، عبد الرحمن بن مهيدب عبد الرحمن، الإجراءات النظامية في تنفيذ الأحكام القضائية في النظام السعودي: دراسة وصفية، مجلة البحوث الأمنية، ع 75، 2019، ص15.

[2] القرني، فهد محمد، التنفيذ الجبري على الشركات في النظام السعودي، رسالة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2021، ص 17.

[3] وزارة العدل، التنفيذ يُعيد الهيبة إلى الأحكام القضائية، 2015م، مُتاح على: https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/PressFile/Pages/press-544.aspx تاريخ الدخول: 2025/11/4.

[4] وفقًا للمادة (47) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1412/8/27هـ التي نصّت على أن "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة."

[5] التوبي، عبد العزيز بن عبد الله بن حمود، أصول التنفيذ القضائي وتطبيقاته على قانون الإجراءات المدنية والتجارية بسلطة عمان، رسالة ماجستير في القانون المقارن، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 2007.

الشخصية، في حين استبعد الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا الإدارية والجنائية من اختصاصه. [1] ويترتب على ذلك أن كل ما يخرج عن اختصاص القضاء العام (العادي) بنصوص نظامية خاصة يخرج تبعًا لذلك عن اختصاص قاضي التنفيذ باعتباره تشكيلًا من تشكيلات هذه الجهة، ومن ثمَّ لا يختص بمسائل التنفيذ الجبري المتعلقة بالسندات الصادرة عن غير جهات القضاء العام (العادي). [2]

واستثناء من هذا الأصل، نصّت اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ في المادة (2/2) على أن: "يدخل في اختصاص قاضي التنفيذ النظر في السندات التنفيذية الصادرة بالحقوق المالية الخاصة في القضايا الجنائية". ويتضّح من ذلك، أن الحكم الجنائي إذا تضمّن حقًا ماليًا خاصًا، فإن تنفيذه يندرج ضمن اختصاص قاضي التنفيذ، ويلحق في هذا الجانب بالأحكام المدنية، في حين تخرج العقوبات الجنائية – كالدية والقصاص والتعزير – عن نطاق اختصاصه.

تُعد الأحكام القضائية من أهم السندات التنفيذية [3]؛ إذ تصدر بعد نظر خصومة قضائية مكتملة، وتتضمن تأكيدًا قضائيًا لوجود حق الدائن. غير أن الأصل في التنفيذ الجبري أن تُراعى فيه مصلحة المحكوم عليه [4]، فلا يُلجأ إليه إلا إذا استقر الحكم واكتسب قوته التنفيذية، وذلك بأن يكون غير قابل للطعن بطرق الطعن العادية، وهي الاستئناف، وهو ما يُعرف بالتنفيذ العادي.

ومع ذلك، وردت على هذا الأصل استثناء أجاز فيه المنظّم تنفيذ بعض الأحكام غير النهائية مراعاةً لمصلحة المحكوم له، وهو ما يُعرف بالتنفيذ المعجّل. [5] وهذا ما نصّت عليه المادة العاشرة من نظام التنفيذ على أن: "لا يجوز تنفيذ الأحكام جبرًا ما دام الاعتراض عليها جائزًا، إلا إذا كانت مشمولة بالنفاذ المعجّل، أو كان النفاذ المعجّل منصوصًا عليه في الأنظمة ذات العلاقة". ويتضّح من ذلك أن تنفيذ الأحكام القضائية يتم بطريقتين: التنفيذ العادي، والتنفيذ العجّل.

أولًا: التنفيذ العادي للأحكام القضائية:

يُقصد بالأحكام القضائية محل التنفيذ هنا الأحكام الموضوعية التي تصدر في خصومة قضائية وتتضمن تأكيدًا لحق أحد الخصوم على الآخر، ويستلزم تنفيذها استعمال وسائل الإكراه الجبري عند امتناع المحكوم عليه عن الوفاء. [6] ويشترط لتمتع الحكم القضائي بالقوة التنفيذية أن تتوافر فيه شروط معينة، وهي كالآتي:

---

[1] وفقًا للمادة (2) من نظام التنفيذ.
[2] عوض، هشام موفق، وعبد الرحمن، جمال، أصول التنفيذ الجبري وفقًا لنظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية الجديدة، مكتبة الشقري، جدة، ط 4، 2023، ص 46.
[3] أبو الوفاء، أحمد، مرجع سابق، ص 329.
[4] عوض، هشام موفق، وعبد الرحمن، جمال، مرجع سابق، ص 101.
[5] خياري، لطفي، النفاذ المعجل القانوني والقضائي وفقًا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة القانون والتنمية، مج4، ع2، 2023، ص3.
[6] دويدار، طلعت محمد، النظرية العامة للتنفيذ القضائي الجبري وفقًا لنظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 2008، ص 59.

أن يكون حكمًا موضوعيًا: فلا تُعد الأحكام المتعلقة بالإجراءات سندات تنفيذية كالأحكام الفرعية الصادرة قبل فصل في الموضوع سواء أكانت متعلقة بسير الخصومة أم بإثباتها، قطعية أم غير قطعية. وتُنفذ هذه الأحكام بوسائلها الخاصة التي تُلائم طبيعتها؛ فالحكم بعدم الاختصاص يُنفذ بالامتناع عن نظر الدعوى، والحكم باختصاصها يُنفذ بمباشرة نظرها للموضوع، دون حاجة إلى إجراءات التنفيذ الجبري. [1]

أن يكون حكم إلزام: قسّم الفقه الأحكام القضائية -من حيث مضمونها -إلى أحكام مقررة، وأحكام منشئة، وأحكام إلزام. وقد أحسن المنظّم السعودي في حين قصر نطاق التنفيذ الجبري على أحكام الإلزام دون غيرها، إذ إن الحكم التقريري لا يتضمّن سوى تقرير أو تأكيد لحق أو مركز قانوني قائم بالفعل، دون أن يرتب التزامًا بأداء معين، مثل الحكم بصحة عقد البيع ونفاذه، فتتحقق الحماية القانونية المطلوبة بمجرد صدوره. وكذلك الحكم المنشئ الذي يُنشئ مركزًا قانونيًا جديدًا، كالحكم بفسخ عقد أو الحكم بالتطليق، إذ تتحقق آثاره القانونية بمُجرد النطق به دون حاجه إلى تدخل السلطة التنفيذية. [2]

أما حكم الإلزام، فهو الذي يتضمّن إلزام المحكوم عليه بأداء معين، كدفع مبلغ مالي، أو تسليم منقول، أو القيام بالعمل، أو الامتناع عنه. [3] وهذا النوع من الأحكام هو الذي يُبرر اللجوء إلى التنفيذ الجبري، إذ لا تتحقق مصلحة المحكوم له إلا إذا تم إجبار المحكوم عليه على تنفيذ ما أُلزم به عند امتناعه عن الوفاء طوعًا.

أن يكون الحكم نهائيًا: يُقصد بالحكم النهائي الحكم الذي استنفد طرق الطعن العادية، سواء بانقضائها أو بعدم سلوكها. [4] ويُعد كل حكم نهائي وحائز لقوة الأمر المقضي به سندًا تنفيذيًا، سواء صدر من محاكم الدرجة الأولى بالصفة الانتهائية، أو من محاكم الاستئناف، أو من المحكمة العليا، أو من محكمة الالتماس. ومن الأمثلة على ذلك الأحكام الابتدائية الصادرة في الدعاوى اليسيرة [5] وقد نصّت المادة (1/185) من نظام المرافعات الشرعية بقولها: "جميع الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى قابلة للاستئناف، باستثناء الأحكام في الدعاوى اليسيرة التي يُحددها المجلس الأعلى للقضاء" وهو ما يعني أن هذه الأحكام الصادرة من محكمة الدرجة الأولى تكون نهائية وبذلك تُعد سندًا تنفيذيًا.

---

[1] عوض، هشام موفق، وعبد الرحمن، جمال، مرجع سابق، ص 102.

[2] مانع، سلمى، وزواوي، عباس، دور السندات التنفيذية في مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري، مجلة العلوم الإنسانية -جامعة محمد خيضر بسكرة، ع49، 2017، ص737.

[3] الشرع، عبد المهدي، سندات التنفيذ ودورها في قهر المدين على الوفاء بدينه المستحق: دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا-دقهلية، مج22، ع5، 2020، ص4076.

[4] الشمري، عادل بن عبد الرحمن بن خلف، الأحكام القضائية الحائزة على حجية الأمر المقضي به: دراسة تأصيلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع47، 2024، ص1641.

[5] قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (41/19/2) وتاريخ 1441/10/25هـ والمبلغ بالتعميم رقم (1544/ت) والذي ينص على (..تعد من الدعاوى اليسيرة التي لا تقبل الاعتراض والاستئناف (مرافعة أو تدقيقاً) الأحكام الصادرة فيما يلي: أولاً: الدعاوى – أيا كان نوعها – التي لا تزيد قيمة المطالبة الأصلية فيها عن خمسون ألف ريال).

أما محاكم الاستئناف، فتكتسب القوة التنفيذية بمُجرد تأيّيد الحكم أو مُضي مدة الاعتراض [1]، ويظل حكم محكمة الاستئناف وحده هو السند التنفيذي، مع استثناءات محددة؛ فإذا قضت المحكمة بعدم قبول الاستئناف يصبح حكم محكمة الدرجة الأولى هو السند التنفيذي، وإذا أحالت المحكمة الحكم على أسباب حكم أول درجة أو وأيّدته جزئيًا، يُصبح الحكمان معًا سندًا تنفيذيًا، ويُلزم إعلان المحكوم عليه بهما.

وبالنسبة للمحكمة العليا، فلا تُعد جميع أحكامها قابلة للتنفيذ، فالأحكام الصادرة بعدم قبول الطعن أو رفضه لا تُعد سندًا تنفيذيًا، أما إذا تصدّت للموضوع وألغت الحكم المطعون فيه، فهي صالحة للتنفيذ الجبري.

وأخيرًا، أحكام محكمة الالتماس تُحدد السند التنفيذي حسب نتيجة الالتماس؛ فإذا قُبل الالتماس، يكون الحكم الصادر في موضوع الالتماس وحدة سند التنفيذ، وإذا رُفض، يظل الحكم المطعون فيه هو السند التنفيذي.

ثانيًا: التنفيذ المعجّل للأحكام القضائية:

التنفيذ المعجّل يُعد استثناء على القاعدة العامة التي تقضي بعدم تنفيذ الأحكام إلا بعد اكتسابها الصفة النهائية، إذ يسمح بتنفيذ الحكم غير النهائي في حالات محددة لحماية حق المحكوم له من ضياع أو تضرر.

لم يضع المنظم تعريفًا محددًا للتنفيذ المعجّل، مما أتاح للفقهاء اجتهادات مختلفة في تفسير معناه [2] فقد عرّفه بعض الفقهاء بأنه "تنفيذ الحكم قبل الأوان العادي لإجرائه أي قبل أن يصير نهائيًا وحائزًا لقوة الأمر المقضي". [3] في حين ذهب اتجاه فقهي آخر بأنه" حق يمنحه القانون أو رخصة من المحكمة تُتيح للمحكوم له وتحت مسؤوليته تنفيذ الحكم الصادر لصالحه قبل الأوان العادي له تنفيذًا يتم بصورة مؤقته تصبح نهائية إن لم يُلغَ بالطعن عليه [4]".

ويُلاحظ من خلال هذه التعريفات، أن النفاذ المعجّل يُتيح للمحكوم له مباشرة التنفيذ رغم بقاء الحكم قابلًا للطعن. كما أن حجية هذا التنفيذ تظل مرتبطة بالنتيجة التي ينتهي إليها الحكم عند نظر الطعن؛ فإذا تم تأييده أمام محكمة الاستئناف استقرّ التنفيذ واكتسب الصفة النهائية، أما إذا أُلغي الحكم بعد التنفيذ، تعيّن إعادة الحال إلى ما كانت عليه. ويُبرز ذلك الطبيعة المؤقتة للتنفيذ المعجّل، مما يجعله إحدى صور الحماية القضائية الوقتية التي يلجأ إليها المنظّم تفادي بطء الحماية الموضوعية، فضلًا عن كونه صورة

[1] وذلك وفقًا لما جاء في المذكرة الإيضاحية للائحة الوثائق القضائية الصادرة بقرار وزير العدل رقم (2818) وتاريخ 1439/7/26هـ، حيثُ وضحّت في المادة (11) ما يُفيد اكتساب الحكم الصفة النهائية سواء كان بمضي مدة الاعتراض، أو بتدوين ما انتهى إليه قرار محكمة الاستئناف المتضمن تأييد الحكم أو نقض الحكم، أو تنفيذه.

[2] عوض، هشام موفق، النفاذ المعجل في النظام الإجرائي السعودي: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج8، ع2، 2022م، ص15.

[3] أبو الوفا، أحمد، مرجع سابق، ص56.

[4] السري، السيد خميس، ضمانات المحكوم عليه في النفاذ المعجل، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2012م، ص11.

من صور الحماية الوقائية الهادفة إلى منع وقوع الضرر أو الحد من آثاره قبل تفاقمه، فهو مؤقت ومعجّل في آن واحد. [1]

ورغم عدم وجود تعريف نظامي للنفاذ المعجّل، فقد حدّد المنظّم الحالات التي يجوز فيها تطبيقه في المادة (169) من نظام المرافعات الشرعية، لتشمل الأحكام الصادرة في الأمور المستعجلة، وأحكام النفقة، وأجور الرضاعة والسكن ورؤية الصغير وتسليمه للحاضنة أو تفريق الزوجين، إضافةً إلى أحكام أداء أجور الخدم والعاملين والحاضن، ويجوز تنفيذها بكفالة أو بدونها حسب تقدير القاضي. [2] وبالرجوع إلى الفقرة الأولى من المادة ذاتها، نجد أن المنظّم نص على الأحكام في الأمور المستعجلة، ويُقصد بها الدعاوى المستعجلة المنصوص عليها في المادة (205) من نظام المرافعات الشرعية، والتي تشمل – على سبيل المثال – المعاينة لإثبات الحالة، والمنع من السفر، ومنع التعرض للحيازة، ووقف الأعمال الجديدة، وطلب الحراسة، وأُجرة الأجير اليومية.

يتضّح من استقراء هذه الحالات والدعاوى أن المنظّم قد اعتمد معيارًا موضوعيًا لتحديد الاستعجال، يتمثّل في ضرورة حماية حق يُخشى عليه من فوات الوقت أو من وقوع ضرر يتعذر تداركه لاحقًا. [3] فجميع هذه الدعاوى يجمعها عنصر الزمن بوصفه سببًا مباشرًا لاحتمال تحقق الضرر، إذ تتعلق إما بحماية وضع قائم مؤقت – كدعوى الحراسة أو منع التعرض للحيازة – أو بدفع خطر وشيك سريع الوقوع – كالمنع من السفر أو وقف الأعمال الجديدة. وبذلك يُستفاد أن المنظّم لم يعتمد معيارًا شكليًا لتحديد الاستعجال، وإنما تبنّى معيارًا مرنًا يقوم على طبيعة الحق المراد حمايته ومدى جسامة الضرر المتوقع من تأخير التنفيذ.

والجدير بالذكر، أن المنظّم لم يشترط تسبيب الأمر بالتنفيذ المعجّل، وهو ما أكدته اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام، إذ نصّت المادة (162/2) منها على أن "يكون الحكم مشمولًا بالتنفيذ المعجّل ولو لم تنص الدائرة" فنرى بأنَّ التسبيب واجب بالنسبة لحالات النفاذ المعجّل القضائي لأنها تخضع لتقدير القاضي وحده، أما في حالات النفاذ المعجّل بقوة النظام، فلا يجب فيها تسبيب الأمر بالنفاذ المعجّل.

ومن التطبيقات القضائية على النفاذ المعجّل، حكم محكمة الأحوال الشخصية بمنطقة مكة المكرمة [4] والمتعلق بدعوى تسليم محضون قاصر، وهي من القضايا التي اعتبرتها المحكمة من المسائل المستعجلة

---

[1] علي، ئيوه ت عبد الله، وعباس، صفاء شكور، الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج2، ع22، 2017، ص5.

[2] وفقًا لنص المادة (169) من النظام إن الكفالة بالنسبة إلى الأحكام المشمولة بالتنفيذ المعجّل تقديرية للقاضي، يحكم بها من خلال الظروف المحيطة بالدعوى، وهي موضوعه لتحقيق التوازن بين مصالح الخصوم، والكفالة هي كل ما يُقدمه المحكوم له طالب التنفيذ من ضمانات مالية بالشكل المحدد في النظام بما يكفل إزالة آثاره التنفيذ المعجّل وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل هذا التنفيذ.

[3] إبراهيم، أحمد حسين، معايير تقدير الاستعجال في طلب الحماية المستعجلة للحريات وطلب وقف التنفيذ المستعجل: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع55، 2022، ص334.

[4] البوابة القانونية، حكم محكمة الأحوال الشخصية بمنطقة مكة المكرمة في القضية رقم 411327815 بتاريخ 1441/7/6هـ.

وذلك وفقًا لنص المادة (205) من نظام المرافعات الشرعية [1] ولقد قضى الحكم: "ونظرًا لعدم حضور المدعى عليه رغم تبلّغه، واعتبار ذلك نكولًا عن الخصومة، وثبوت منعه للمدعية من ابنها الرضيع وحاجته الماسة إلى أمه، أصدرت المحكمة حكمها بإلزام المدعى عليه بتسليم الابن فوريًا واعتبار الحكم في حقه حضوريًا. وقد شُمل هذا الحكم بالتنفيذ المعجّل استنادًا إلى الفقرة (ب) من المادة (169) من نظام المرافعات الشرعية، مما يُمكّن من تنفيذ الحكم بشكل فوري ودون انتظار اكتسابه القطعية، وذلك تحقيقًا لمصلحة المحضون العاجلة".

وخلاصة القول، أن الأحكام القضائية – سواء كانت نهائية أو مشمولة بالنفاذ المعجّل – تُعد سندًا تنفيذيًا يحق لصاحب المصلحة طلب تنفيذها وفق الإجراءات النظامية أمام قاضي التنفيذ، وتُباشر هذه الإجراءات وفق القواعد العامة الواردة في نظام التنفيذ. ومع ذلك، فإن الكفاءة في تطبيق هذه الآليات، وسرعة إنجازها وضمان دقتها، تُعد من أبرز التحديات العملية في مجال التنفيذ القضائي، وهو ما سيتم تناوله تفصيلًا في **المبحث التالي** من خلال دراسة آليات التنفيذ الحالية وسُبل تطويرها باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة إجراءات التنفيذ الجبري

يُعد الذكاء الاصطناعي من أهم التقنيات الحديثة التي بدأت تدخل في مختلف المجالات، ومنها المجال القضائي. ومع تنامي الحاجة إلى تطوير منظومة القضاء وتحسين كفاءتها، أصبح من المهم دراسة دوره في إجراءات التنفيذ بوصفها المرحلة التي يتحقق الحق فيها فعليًا. وعليه، في هذا المبحث سيتم التعرف على ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه (**المطلب الأول**)، ثم بيان مدى قدرته على تحسين سرعة وكفاءة إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية (**المطلب الثاني**).

المطلب الأول: ماهية الذكاء الاصطناعي وخصائصه:

على الرغم من الانتشار الواسع لمصطلح الذكاء الاصطناعي في السنوات الأخيرة، ودخوله إلى مختلف المجالات التقنية، والقانونية، والصناعية والتجارية، إلا أنه لا يوجد تعريف علمي موحّد ودقيق لهذا المصطلح. ويرجع ذلك إلى اتساع نطاق الذكاء الاصطناعي وعمومية مفهومه، إذ تندرج تحته تقنيات وبرمجيات متعددة ومتغيرة باستمرار، مما يجعل من الصعب حصر عناصره أو وضع حدود ثابته له. [2] وبهدف الوصول إلى تصور واضح لهذا المصطلح المركّب، فإن الدراسة تبدأ ببيان مفهوم كل جزء من أجزائه على النحو الآتي:

[1] نصّت المادة (205) من نظام المرافعات الشرعية على أن "تحكم المحكمة المختصة بنظر الموضوع بصفة مؤقتة في المسائل المستعجلة التي يخشى عليها فوات الوقت والمتعلقة بالمنازعة نفسها" وفقًا لذلك حكمت المحكمة في موضوع الدعوى بصفة مستعجلة.
[2] الحارثي، لجين فهد، الآثار القانونية لمنح الذكاء الاصطناعي صفة المؤلف، مجلة القانون والأعمال الدولية، 2025، ص169.

أولًا: التعريف اللغوي للذكاء الاصطناعي:

الذكاء (Intelligence) لغةً: يُعرف الذكاء في المعاجم الإنجليزية على أنه القدرة على التعلم، إصدار الأحكام، الفهم أو الحصول على أراء وأفكار أساسها العقل والمنطق [1] وأما في معاجم اللغة العربية فيقال "ذكا يذكو ذكاء، وذكوا فهو ذكي، فهو ذكي على فعيل، (و) فلان ذكاء سرع فهمه وتوقد. [2]

الاصطناعي (Artificial) لغةً: تعرف في المعاجم الإنجليزية بأنها ما يصنعه أو يبتكره الإنسان من خلال المهارات الفنية التي يمتلكها [3]، أما في اللغة العربية فمفردة اصطناعي منسوبة إلى اصطناع، أي ما كان مصنوعًا وغير طبيعي. [4]

ثانيًا: التعريف الاصطلاحي للذكاء الاصطناعي:

عرّف الباحث جون مكارثي (john McCarty) [5] الذكاء الاصطناعي بأنه: "علم وهندسة صنع الآلات الذكية خاصة، وعلى الرغم من حداثة ظهوره كعلم مُنذ ما يقرب من الستين عامًا فقط كان يهدف إلى تطوير قُدرة الآلات لتعادل أو تتفوق على العقل والذكاء البشري من خلال القُدرة على إعطاء حلول منطقية – ذكية – باستخدام القدرة على التحليل المنطقي والتعلُم". يُلاحظ أن هذا التعريف ركّز على الجانب التقني والهندسي والعقلي في الذكاء الاصطناعي، إذ جعله علمًا يقوم على محاكاة التفكير الإنساني بطريقة منطقية ومنظمة، تُتيح للآلة اتخاذ قرارات ذاتية بناءً على الخبرة والمعطيات السابقة.

فيما تعرفه الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) بأنه: "أنظمة تستخدم تقنيات قادرة على جمع البيانات واستخدامها للتنبؤ أو التوصية أو اتخاذ قرار بمستويات متفاوتة من التحكم الذاتي، واختيار أفضل إجراء لتحقيق أهداف محددة". [6] نجد أن تعريف الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي قد وضّح المقصود بالذكاء الاصطناعي بشكل أكثر دقة واختصاص وذلك بذكره لكيفية عمله وتنوع صوره باختلاف مستوى التدخل البشري في هذه الكيفية، وأخيرًا بيان الغاية الدقيقة من ورائه والمتمثلة في الوصول لأفضل النتائج المحققة للهدف المحدد.

---

(1) Cambridge Dictionary, meaning of intelligence in English, Available at: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/intelligence

(2) غانم، زياد محمد أسعد، المعجم الجامع التاء والذال، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2001، ص440.

(3) Merriam-Webster.com Dictionary, "Artificial", Merriam-Webster, Available at: https://www.merriam-webster.com/dictionary/artificial

(4) المعاني، تعريف ومعنى اصطناعي في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، متاح على: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A تاريخ الدخول: 2025/11/26.

(5) جون مكارثي (John McCarty) هو عالم أمريكي في مجال الحاسوب، حاصل على عدة جوائز لإسهاماته البارزة في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو أول من أطلق مُصطلح " الذكاء الاصطناعي". للمزيد راجع: https://www.latimes.com/local/obituaries/la-me-john-mccarthy-20111027-story.html تاريخ الدخول: 2025/11/26

(6) الموقع الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، الذكاء الاصطناعي، متاح على: https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx، تاريخ الدخول: 2025/11/14م.

وبناءً على ما سبق، نرى بأن التعريفات السابقة وإن اختلفت في تركيزها إلا أنها لم تتناول تعريف الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني وهو نطاق دراستنا، ولذلك يُمكن تعريفه – في هذا السياق – بأنه: "القدرة التقنية التي تُوظف الأنظمة الذكية لمحاكاة التفكير البشري في تحليل الوقائع القانونية واتخاذ القرارات أو المساعدة فيها، بما يسهم في تطوير وتسريع إجراءات التنفيذ مع المحافظة على حقوق المتقاضين وضماناتهم النظامية".

باستقراء تعريفات الذكاء الاصطناعي نجد أنه يتمتع بعدد من الخصائص المميزة له عن غيره، ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

أنه ذكاء آلي وذاتي يعتمد على البرمجة والتصميم، وتقوم فكرته المحورية على المحاكاة؛ أي محاكاة الذكاء البشري من خلال عمليات معرفية مثل: الإدراك، والاستدلال، والمنطق، ومعالجة المعلومات، والإبداع، والتفكير، والعقلانية. [1] ويتميز بقدرته على التطوير السريع والتكيّف وتجاوز العقبات والاستجابة للأوامر، إضافة إلى قدرته على التفكير وحل المشكلات في غياب المعلومة الكاملة، والتعلم من الأخطاء وتوظيف الخبرات السابقة، وجمع البيانات واستخدامها لاتخاذ القرارات. [2]

وبعد استعراض خصائص الذكاء الاصطناعي التي تبرز طبيعته المبنية على التحليل والمنطق والسرعة والتعلّم المستمر، يتضح أن هذه السمات لا تقف عند حدود الاستخدام التقني، بل تمتد لتجعل منه أداة فاعلة في تطوير إجراءات التنفيذ الجبري. وانطلاقًا من ذلك، سنتناول في **المطلب التالي** بيان دور الذكاء الاصطناعي في تحسين سرعة وكفاءة إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية.

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين إجراءات التنفيذ الجبري:

تُعد إجراءات التنفيذ الجبري للأحكام القضائية المرحلة الحاسمة في استيفاء الحقوق، فهي التي تحوّل الحكم من مجرد نص إلى واقع مُلزم، مما يجعلها من أهم المراحل في العلمية القضائية [3] إذ تتطلب دقة وسرعة وفعالية لضمان عدم ضياع الحقوق. ويُمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دورًا مهمًا في تسريع الإجراءات، وتحسين دقة التنفيذ، وتقليل الأخطاء البشرية من خلال أتمتة الإجراءات وتحليل البيانات القضائية بكفاءة عالية، بالإضافة إلى متابعة التنفيذ آليًا وبشكل دقيق، وهو ما يُعزز الشفافية ويحدّ من التأخير.

وبدايةً، سيتم توضيح إجراءات التنفيذ الجبري أمام قاضي التنفيذ، ثم بعد ذلك يُبيَّن دور الذكاء الاصطناعي في تحسين هذه الإجراءات مع عرض تجارب بعض الدول.

---

[1] قادة، عامر، ماهية الذكاء الاصطناعي: المفاهيم، الفلسفة والمظاهر، مجلة التراث، مج15، ع1، 2025، ص70-71.

[2] محمد، عبد الرزاق، وهبة، سيد أحمد، المسئولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي "دراسة تحليلية"، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع43، 2020، ص18.

[3] المهيدب، عبد الرحمن بن مهيدب بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص38.

إن محكمة التنفيذ هي الجهة المختصة التي تُلزم المدين بتنفيذ ما حُكم عليه لصالح الدائن، سواء كان هذا التنفيذ سدادًا لمبالغ مالية أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، وذلك من خلال إجراءات وقرارات تُسمى إجراءات التنفيذ. [1]

ومن المهم الإشارة إلى أن هذه الإجراءات لا تُباشرها المحكمة من تلقاء نفسها، وإنما بناءً على طلب من الدائن – صاحب الحق -عبر منصة **ناجز** [2] وفق شروط وخطوات معينة.

خطوات وإجراءات التنفيذ الجبري:

يبدأ التنفيذ بتقدّم صاحب الحق بطلب التنفيذ إلكترونيًا عبر منصة ناجز من خلال تسجيل الدخول، واختيار باقة التنفيذ ثم تقديم طلب التنفيذ، مع إدخال بيانات أطراف الطلب ومضمونه، ليتم بعد ذلك استلام رقم الطلب برسالة نصية [3] ويُعد هذا الإجراء الإلكتروني خطوة إيجابية أسهمت في تسهيل وصول الدائن – صاحب الحق – إلى مرحلة التنفيذ.

بعد ذلك، يتولى قاضي التنفيذ التحقق من توافر الصيغة التنفيذية على الحكم القضائي، ثم يصدر أمر التنفيذ ويُبلّغ المدين بأمر التنفيذ. فإذا لم يُنفّذ المدين خلال خمسة أيام من تاريخ إبلاغه بأمر التنفيذ، فعندئذٍ يُفعّل قاضي التنفيذ صلاحياته المنصوص عليها نظامًا، وذلك مثل ما ورد في المادة (46) من نظام التنفيذ، والتي تتضمن فرض قيود على المدين، من أبرزها: المنع من السفر، وإيقاف إصدار الصكوك، والإفصاح عن السجلات والرخص التجارية والمهنية، فضلًا عن منع الجهات الحكومية والمؤسسات المالية من التعامل معه.

ويُلاحظ أن مرحلة تقديم الطلب قد تمت رقميًا بشكل كامل، وهو ما يُحسب لوزارة العدل في تسهيل الإجراءات على الدائنين. إلا أن مراحل التنفيذ اللاحقة، رغم اعتمادها على الوسائل الإلكترونية، لا تزال تعتمد بدرجة كبيرة على المتابعة البشرية، لا سيما في تنفيذ أوامر قاضي التنفيذ لدى الجهات المختصة، مثل الإفصاح عن أموال المدين أو حصرها، وهو ما قد يؤدي إلى تأخير في تنفيذ هذه الأوامر، خاصة في الحالات التي تكون فيها أموال المدين موزعة لدى جهات متعدد.

وفي هذا السياق، فإن المادة (18) من نظام التنفيذ [4] تنسجم مع التوجه نحو تطوير كفاءة إجراءات

---

[1] وزارة العدل، اختصاصات محاكم التنفيذ، متاح على:
https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Courts/Pages/EnforcementCourtsAndPanels.aspx تاريخ الدخول: 2025/11/26

[2] ضمن خطة وزارة العدل للتحول الرقمي، تم إنشاء منصة الخدمات العدلية الإلكترونية (**ناجز**)، لتوفير جميع الخدمات التي يحتاجها المستفيد من المحاكم وكتابات العدل عبر منصة إلكترونية موحّدة، وتخدم جميع المواطنين والمقيمين وقطاعات الأعمال تسهيلًا لهم للوصول للخدمات العدلية الإلكترونية بشكل ميسر وسريع.

[3] وزارة العدل، تقديم طلب التنفيذ، متاح على:
https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/Pages/ServiceDetailsNew.aspx?itemId=170 تاريخ الدخول: 2025/11/26

[4] نصّت المادة (18) من نظام التنفيذ على أن "يجب على جهات تسجيل الأموال، أو الجهات المشرفة عليها أو على إدارتها – بحسب الأحوال – ما يأتي:

التنفيذ، إذ أوجبت على الجهات ذات العلاقة بأموال المدين أو أصوله، تسجيل الأموال، وإنشاء إدارات متخصصة للتعامل مع أوامر قاضي التنفيذ، إلى جانب إعداد قواعد بيانات بملكية الأموال، سواء أكانت أصولًا عقارية، أو مالية، أو تجارية، أو فكرية، أو غير ذلك. غير أن تعدد الجهات المالكة للبيانات يستلزم في الواقع العملي إصدار أوامر تنفيذ مستقلة لكل جهة على حدة، مما يُشكّل عبئًا إجرائيًا على قاضي التنفيذ أو معاونيه، ويُسهم في إطالة زمن التنفيذ.

وهنا تتجلى القيمة المضافة لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ الجبري، من خلال بناء وإعداد خوارزميات قادرة على تحليل بيانات المدين وتقيّيم المخاطر وربطها تلقائيًا بقواعد البيانات ذات الصلة بأمواله أو أصوله، بحيث يقوم النظام الذكي بتحديد الجهات المرتبطة بهذه الأموال، واقتراح أو إصدار أوامر التنفيذ اللازمة لكل جهة بشكل متزامن. ويُسهم هذا التكامل في تسهيل عمل قاضي التنفيذ وتسريع إجراءات حصر أموال المدين، والحد من التأخير الإجرائي، بما ينسجم مع طبيعة قضاء التنفيذ بوصفه قضاءً مستعجلًا يقوم على السرعة في الفصل في المنازعات. [1]

كما يُمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي أن تدعم قاضي التنفيذ في التحقق من حالة المماطلة بصورة أسرع وأكثر دقة مقارنة بالوضع الحالي، وذلك من خلال تحليل البيانات المتاحة عن المدين، وعلى رأسها سجله الائتماني، وسوابقه في التنفيذ، وطريقة سلوكه في الوفاء بالالتزامات. فبمجرد قيد طلب التنفيذ، يقوم النظام الذكي بتحليل هذه البيانات وربطها بمؤشرات المماطلة، مثل التأخر المتكرر في السداد أو وجود أوامر تنفيذ سابقة لم تُنفذ، بما يُتيح لقاضي التنفيذ تكوين تصوّر مبكر حول تعمّد المدين عدم التنفيذ.

وبناءً على ما تُظهر هذه المؤشرات التحليلية، تتفعّل الصلاحية المقررة لقاضي التنفيذ بموجب المادة (16) من نظام التنفيذ [2]، حيثُ يجوز له إصدار الأمر بالإفصاح عن أموال المدين وحجزها قبل إبلاغه بأمر التنفيذ، متى تبيّن من خلال البيانات المتاحة وجود مماطله متعمدة في الوفاء. وبهذا يُسهم الذكاء الاصطناعي في تسريع إجراءات التنفيذ الجبري عبر دعم قاضي التنفيذ ببيانات تحليلية موضوعية تساعده على تقدير المماطلة واتخاذ التدابير المناسبة في الوقت الملائم.

ومن ثم، يُمكن القول إن توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي يُسهم في نقل إجراءات التنفيذ الجبري من

1- إنشاء إدارات مختصة للتعامل مع أوامر قضاء التنفيذ المختلفة.
2- إعداد قواعد بيانات بملكية الأموال سواء أكانت أصولًا عقارية، أو مالية، أو تجارية، أو فكرية، أو أي أصل آخر.
3- الالتزام بالمحافظة على سرية البيانات والمعلومات، التي اطلع عليها الموظفون بسبب عملهم، وألا يفشوها لأي سبب كان.
4- وضع آلية تقنية لضمان عدم الدخول على البيانات إلا بإذن.
5- مع مراعاة ما تقتضي به الأنظمة، على هذه الإدارات إبلاغ أصحاب الأموال بما تم الإفصاح عنه من بيانات بعد مدة تحددها اللائحة."

[1] وفقًا لنص المادة (3) من نظام التنفيذ التي نصّت على أن "يختص قاضي التنفيذ بالفصل في منازعات التنفيذ مهما كانت قيمتها، وفقًا لأحكام القضاء المستعجل..."

[2] نصّت المادة (16) من نظام التنفيذ على "لقاضي التنفيذ أن يأمر بالإفصاح عن أموال المدين بمقدار ما يفي بالسند التنفيذي، ويصدر الأمر بالإفصاح والحجز بعد إبلاغ المدين بأمر التنفيذ. ومع ذلك إذا ظهر لقاضي التنفيذ أن المدين مماطل من واقع سجله الائتماني، أو من قرائن الحال؛ جاز له الأمر بالإفصاح عن أمواله وحجزها قبل إبلاغه بأمر التنفيذ."

مجرد إجراءات إلكترونية قائمة على المتابعة البشرية، إلى منظومة تنفيذ ذكية قادرة على تحليل البيانات والأحكام وتحديد طبيعتها وتفعيل المسار التنفيذي الأنسب لها، ولا سيما في القضايا التي تتطلب سرعة في الإنجاز كأحكام النفقة والأجور، بما يضمن حماية الحقوق ورفع كفاءة التنفيذ دون تأخير.[1]

ويُستفاد مما تقدم، أن التوجه لاستخدام الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ خطوة واعدة، لكنها تتطلّب وعيًا بالتحدّيات المتعلقة بالخصوصية والشفافية، وهو ما برز بوضوح في تجارب بعض الدول، وهي كالآتي:

تجربة الولايات المتحدة الأمريكية: اتجهت الولايات المتحدة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي لدعم فرز القضايا وتحليل البيانات وتحسين كفاءة الإجراءات. وأظهرت قضية [2] State v. Loomis, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016)، التي أُستخدم فيها خوارزمية COMPAS [3] أهمية مراقبة الخوارزميات، إذ أثارت جدلًا حول مدى تأثيرها على تقييم بيانات الأطراف وعدم وضوح منهجية عملها، ما يبرز الحاجة إلى إشراف ومراقبة بشرية وضوابط دقيقة عند استخدام الذكاء الاصطناعي.

استجابةً لذلك، أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية في أغسطس 2024 إرشادات بعنوان Artificial Intelligence Guidance for Use of AI and Generative AI in Courts [4] تضمنت الإرشادات مجموعة من التوجيهات العملية، أبرزها التأكد من خلو الخوارزميات من التحيّز، ومراعاة الشفافية، واعتماد مراقبة بشرية عند استخدام الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية، إضافة إلى وضع سياسات داخلية واضحة لاستخدام هذه التقنيات، وضمان تدريب القضاة والموظفين على فهم واستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول.

ويُمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من هذه التجربة من خلال تبنّي مسار تدريجي وحذر في دمج

---

[1] تجدر الإشارة إلى أن قاضي التنفيذ يُباشر عمله في إطار القضاء المستعجل، وهو ما يدل على أن المنظّم قد أولى أهمية خاصة لسرعة تنفيذ جميع الأحكام والسندات التنفيذية بوجه عام. غير أن بعض الأحكام، كأحكام النفقة والأجور ونحوها، تكتسب بطبيعتها درجة أعلى من الاستعجال، نظرًا لاتصالها المباشر بالمعيشة اليومية للمستفيد، ما يبرّر منحها أولية أكبر في التنفيذ. للمزيد انظر في: الفقهي، موسى بن علي بن موسى، القضاء المستعجل في نظام المرافعات الشرعية السعودي وصلته بالفقه وأصول التشريع، مجلة العدل، السنة السابعة، ع25، 1426هـ، ص 39-40.

[2] تتلخص القضية في أن القاضي عند تحديد عقوبة Eric L. LOOMIS اعتمد – إلى جانب سجله الجنائي – على نتيجة برنامج الذكاء الاصطناعي يُسمى COMPAS يقيّم احتمالية عودة الشخص لارتكاب الجريمة. صنّف البرنامج LOOMIS على أنه عالي الخطورة، فحُكم عليه بالسجن ست سنوات. طعن LOOMIS في الحكم بحجة أن الاعتماد على خوارزمية سرية لا يُعرف كيفية عملها يُعد إخلالًا بحقه في الإجراءات القانونية الواجبة. للمزيد أنظر في: https://courts.ca.gov/sites/default/files/courts/default/2024-12/btb24-2l-3.pdf

[3] خوارزمية (COMPAS) هي نظام تقييم مخاطر إجرامية يستخدم بيانات المتهمين لتقدير احتمال عودتهم للجريمة (الارتكاب المتكرر). الهدف منها مساعدة القضاة في اتخاذ قرارات مثل السجن أو الإفراج، لكنها أثارت جدلًا بسبب وجود تحيّزات موثّقة ضد بعض الفئات، حيثُ تميل للتنبؤ بخطر أعلى لهم، ما قد يؤدي إلى قرارات أشد قسوة. بعض الدراسات تقترح تعديل الخوارزمية لتقليل التحيّز مع الحفاظ على دقة التنبؤ. للمزيد راجع: Engel, C., Linhardt, L. & Schubert, M. Code is law: how COMPAS affects the way the Judiciary handles the risk of recidivism. Arif Intel Law33, (2025). p.386.

[4] AI Rapid Response Team, National Center for State Courts (NCSC). Artificial Intelligence Guidance for AI and Generative AI in Courts. 2024, August 7. Available at: https://www.ncsc.org/sites/default/files/media/document/AI-Courts-NCSC-AI-guidelines-for-courts.pdf

الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ القضائي، مع تعزيز الشفافية والرقابة البشرية، وضمان خلوّ الخوارزميات المستخدمة من التحيّز قبل تطبيقها، مما يضمن فعالية الإجراءات القضائية واستفادة مُثلى من تقنيات الذكاء الاصطناعي.

أما في تجربة جمهورية الصين: أنشأت الصين ما يُعرف ب "المحاكم الذكية" وأطلقت أول محكمة ذكية في الصين عام 2017 في مدينة "Hangzhou" [1] تُساعد هذه المحاكم القضاة على إدارة القضايا بكفاءة أكبر من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي في جميع مراحل التقاضي، حيثُ تضم أكثر من 100 روبوت موزّع في المحاكم في أنحاء البلاد، قادر على استرجاع وتحليل البيانات الضخمة المتعلقة بالقضايا والأحكام السابقة بطريقة ذكية [2] كما يقوم النظام الذكي بتحويل الكلام المنطوق في الجلسات إلى نص قانوني مكتوب، وتصنيف المعلومات المهمة وبرط الوقائع القانونية بالقوانين واللوائح ذات الصلة، مما يُخفف العبء على الموظفين، ويسرّع الإجراءات، ويُتيح للقضاة التركيز على الجوهر القانوني للقضية واتخاذ القرار المُناسب والصحيح. [3]

يُمكن للمملكة العربية السعودية الاستفادة من تجربة الصين بدمج نُظم ذكية لمتابعة التنفيذ الإلكتروني، بما يشمل مراقبة أصول المدين وحساباته البنكية، وإصدار أوامر الحجز والتجميد إلكترونيًا. كما يُمكن استخدام هذه الأنظمة لمتابعة الحالات التنفيذية وتقديم تقارير فورية للقضاة عن أي تأخير أو امتناع من المدين، مما يسرّع إجراءات التنفيذ ويُخفف العبء الإداري على قاضي التنفيذ ومعاونيه.

وفي تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، شهد القطاع القضائي توظيفًا متقدمًا لتقنيات الذكاء الاصطناعي بهدف رفع كفاءة النظام القضائي، ولا سيما في مجالات تنفيذ الأحكام، وتسريع الإجراءات، وتقديم الخدمات القانونية الرقمية الذكية. وتُعدّ دبي من أبرز النماذج في هذا المجال؛ إذ طورت محاكم دبي منظومة تعتمد على الذكاء الاصطناعي في تقديم الخدمات الإلكترونية مثل رفع الدعاوى، ودعم القضاة باستشارات قانونية آلية [4] وظهر ما يُعرف ب (محاكم المستقبل) وهو جُزء من استراتيجية الإمارات في تطوير استخدام الذكاء الاصطناعي ويهدف إلى تحويل الإجراءات القضائية إلى إجراءات رقمية بالكامل بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي في تنفيذ الأحكام ومعالجة القضايا بشكل آلي. [5] كما

---

[1] Tahura, U. S., & Selvadurai, N. The Use of AI in judicial decision- making: the example of China. International Journal of Law, Ethics, and Technology, 2022 (3), 1-20. p.4.

[2] Hao, Jingjing & Chen, Meng, The Expansion of Technology in the Chinese Judicial System, Shenzhen University, (2020), P.5.

[3] Shi, changing, Sourdin, Tania & Li, Bin. The Smart Court – A New Pathway to Justice in China? International Journal for Court Administration. (2021)12(1). p.6.

[4] Topchyi, Rymma. Exploring the future of UAE judiciary: AI integration, bias mitigation, and systemic enhancements, Yaroslav Mudryi National Law University. (2025). p.5.

[5] ابتكارات الذكاء الاصطناعي في وزارة العدل -الإمارات العربية المتحدة، مُتاح على:-https://www.moj.gov.ae/ar/artificial intelligence.aspx تاريخ الدخول: 2025/11/23.

اعتمدت محاكم أبو ظبي أنظمة ذكية لمتابعة تنفيذ الأحكام من خلال تحليل بيانات التنفيذ، ورصد مراحله، وإصدار مؤشرات تنبيه تلقائية للجهات المختصة في حال وجود تأخير أو تقاعس، بما يحدّ من تعطّل التنفيذ ويُعزز سرعة استيفاء الحقوق. [1]

وتبرز أهمية هذه التجربة في إمكانية استفادة المملكة العربية السعودية منها عبر تطوير نظام ذكي متكامل لإجراءات التنفيذ الجبري. يقوم على تسجيل القضايا ومراجعة المستندات إلكترونيًا، وتحليلها باستخدام الذكاء الاصطناعي للتحقق من صحتها، ثم دعم قاضي التنفيذ في إصدار أوامر الحجز والتجميد بصورة أكثر سرعه ودقة، دون الحاجة إلى إجراءات إضافية مطوّلة، مع الحفاظ على الرقابة القضائية وضمانات الخصوم، بما يُسهم في رفع كفاءة إجراءات التنفيذ.

ومن الجدير بالذكر، أن المملكة العربية السعودية تولي اهتمامًا كبيرًا بمجال الذكاء الاصطناعي؛ إذ أصدرت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA) مبادئ اخلاقيات الذكاء الاصطناعي [2] وفي مقدمتها النزاهة والإنصاف، والشفافية والمراقبة. وهذا يدلّ على تقدّم المملكة العربية السعودية في هذا المجال، ويُتيح إمكانية توظيف الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ بطريقة منضبطة تتوافق مع تلك المبادئ، بما يمهّد لجعل المنصات العدلية الإلكترونية أكثر ذكاءً وفاعلية في المستقبل.

بناءً على ما سبق، يُمكن القول إن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ يُعد خطوة استراتيجية لتعزيز كفاءة القضاء في المملكة العربية السعودية، من خلال تسريع الإجراءات، وتقليل الأخطاء، وتمكين القضاة من التركيز على القضايا الأكثر تعقيدًا. كما أن الاستفادة من التجارب الدولية تُسهم في بناء منظومة تنفيذ ذكية تُعزّز حماية الحقوق وتحسّن جودة الإجراءات القضائية.

الخاتمة

ختامًا، بعد استعراض ماهية إجراءات التنفيذ ودور قاضي التنفيذ والتحديات العملية التي قد تُبطئ استيفاء الحقوق، يتضّح أن دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي أصبح ضرورة لتطوير منظومة التنفيذ في المملكة العربية السعودية. فالتقنيات الذكية قادرة على أتمتة الخطوات الروتينية، ورصد تأخر المدين، وتحليل البيانات التنفيذية بدقة تُسهم في تسريع الإجراءات وتقليل العبء على القضاة. كما أن التجارب الدولية تؤكد جدوى هذا التوجه، خاصة في ظل جاهزية البنية التقنية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية ووجود مبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن (SDAIA)، مما يجعل تبنّي التنفيذ الذكي خطوة واقعية وواعدة نحو نظام قضائي أكثر كفاءة وفعالية.

---

[1] العجماني، أحمد عبد الوهاب، سيد، محمد نور الدين، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج 21، ع2، (2024)، ص440.

[2] الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مُتاح على: https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf، تاريخ الدخول: 2025/11/19.

وعليه، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

النتائج

1. أن المنظّم جعل لقاضي التنفيذ سلطة التنفيذ الجبري والإشراف عليه في الأحكام الصادرة في القضايا المدنية والتجارية والعمالية والأحوال الشخصية، واستثناءً من ذلك يدخل في اختصاص قاضي التنفيذ النظر في السندات التنفيذية الصادرة في القضايا المالية الخاصة في القضايا الجنائية.
2. تبيّن أن المنظم لم يعتمد معيارًا شكليًا جامدًا لتحديد الاستعجال، وإنما تبنّى معيارًا مرنًا يقوم على طبيعة الحق المراد حمايته ومدى جسامة الضرر المتوقع من تأخير التنفيذ.
3. تبيّن أن إجراءات التنفيذ الحالية رغم كونها إلكترونية إلا أنها ما زالت تعتمد بشكل كبير على التدخل البشري، مما يؤدي إلى بطء الإجراء وصعوبة متابعة الطلبات في الوقت المناسب.
4. أثبت تحليل الدراسة أن دمج الذكاء الاصطناعي في منصة ناجز يُمكن أن ينقل إجراءات التنفيذ من مرحلة الأتمتة الإلكترونية العادية إلى إجراءات ذكية.
5. أن الذكاء الاصطناعي يُساهم بفاعلية في رفع جودة إجراءات التنفيذ الجبري وتحسين كفاءة العمل القضائي.
6. أوضحت التجارب الدولية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، والإمارات أن استخدام الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي يؤدي إلى تسريع الإجراءات ورفع كفاءتها، مع ضرورة الحذر من التحيّز الخوارزمي وضمان الشفافية.
7. أن البيئة التقنية والتنظيمية في المملكة العربية السعودية خصوصًا مع صدور مبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي من (SDAIA) مهيأة لتبنّي نموذج التنفيذ الذكي بما يضمن حماية الحقوق وتحسين جودة الإجراءات.

ومن خلال هذه النتائج توصّلت الدراسة إلى عدة توصيات، وهي كالآتي:

1. توصي الدراسة بأن تعمل وزارة العدل على تطوير منصة ناجز لتصبح منصة ذكية بالكامل، تعتمد على نظم تحليل البيانات والخوارزميات القادرة على تفعيل إجراءات التنفيذ تلقائيًا.
2. توصي الدراسة وزارة العدل بإنشاء وحدة متخصصة للرقابة التقنية القضائية تُعنى بمراجعة الأنظمة الذكية، ومعالجة الأخطاء البرمجية، ومراقبة حياديَّة الخوارزميات.
3. توصي الدراسة وزارة العدل عند دمج الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ بأن تلتزم بمبادئ وأخلاقيات الذكاء الاصطناعي الصادرة عن الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، ومنها الشفافية والمراقبة البشرية، لضمان حماية حقوق الأطراف ومنع أي تحيّز خوارزمي.
4. توصي الدراسة بأنه في حال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في إجراءات التنفيذ، تقوم وزارة العدل

بتدريب القضاة ومعاونيهم على استخدامها، ووضع إرشادات وضوابط تشمل آليات عملية واضحة تضمن الاستخدام السليم والمسؤول للذكاء الاصطناعي، مع الحفاظ على الرقابة القضائية وحماية حقوق الأطراف.

5. توصي الدراسة وزارة العدل بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي، ودراسة أفضل الممارسات العالمية لتعزيز فعالية وكفاءة إجراءات التنفيذ.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

أولًا: الأنظمة واللوائح:

- قرار المجلس الأعلى للقضاء رقم (41/19/2) وتاريخ 1441/10/25هـ والمبلغ بالتعميم رقم (1544/ت).
- اللائحة التنفيذية لطرق الاعتراض على الأحكام الصادرة بالقرار الوزاري رقم 512 وتاريخ 1445/1/5هـ.
- اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ الصادرة بالقرار الوزاري رقم 526 وتاريخ 1439/2/20هـ.
- المذكرة الإيضاحية للائحة الوثائق القضائية الصدارة بقرار وزير العدل رقم (2818) وتاريخ 1439/7/26هـ.
- النظام الأساسي للحكم الصادر بالمرسوم الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1412/8/7هـ.
- نظام التنفيذ الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/53) وتاريخ 1433/8/13هـ.
- نظام المرافعات الشرعية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/1) بتاريخ 1435/1/22هـ.

ثانيًا: الأحكام القضائية:

- حكم محكمة الأحوال الشخصية بمنطقة مكة المكرمة في القضية رقم 41132781 بتاريخ 1441/7/6هـ.

ثالثًا: الكتب:

- أبو الوفا، أحمد، إجراءات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- دويدار، طلعت محمد، النظرية العامة للتنفيذ القضائي الجبري وفقًا لنظام المرافعات الشرعية في المملكة العربية السعودية، دار حافظ للنشر والتوزيع، جدة، ط1، 2008.

- السري، السيد خميس، ضمانات المحكوم عليه في النفاذ المعجل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2012.
- عوض، هشام موفق، وعبد الرحمن، جمال، أصول التنفيذ الجبري وفقًا لنظام التنفيذ السعودي ولائحته التنفيذية الجديدة، مكتبة الشقري، جدة، ط4، 2023.
- وافي، محمود علي عبد السلام، أصول التنفيذ القضائي في النظام السعودي الجديد، دار الرشد، الرياض، ط2، 2021.

رابعًا: الرسائل العلمية:

- التوبي، عبد العزيز بن عبد الله بن حمود، أصول التنفيذ القضائي وتطبيقاته على قانون الإجراءات الدنية والتجارية بسلطة عمان، رسالة الماجستير في القانون المقارن، الجامعة الإسلامية بماليزيا، 2007.
- غانم، زياد محمد أسعد، المعجم التاء والذال، رسالة الماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2001.
- القرني، فهد محمد، التنفيذ الجبري على الشركات في النظام السعودي، رسالة الماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، 2021.

خامسًا: الأبحاث العلمية:

- إبراهيم، أحمد حسين، معايير تقدير الاستعجال في طلب الحماية المستعجلة للحريات وطلب وقف التنفيذ المستعجل: دراسة مقارنة، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع55، 2022.
- الحارثي، لجين فهد، الآثار القانونية لمنح الذكاء الاصطناعي صفة المؤلف، مجلة القانون والأعمال الدولية، 2025.
- خياري، لطفي، النفاذ المعجل القانوني والقضائي وفقًا لقانون الإجراءات المدنية والإدارية، مجلة القانون والتنمية، مج4، ع2، 2023.
- الشرع، عبد المهدي، سندات التنفيذ ودورها في قهر المدين بدينه المستحق: دراسة مقارنة، مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا – دقهلية، مج22، ع5، 2020.
- الشمري، عادل بن عبد الرحمن بن خلف، الأحكام القضائية الحائزة على حجية الأمر المقضي: دراسة تأصيلية مقارنة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ع47، 2024.
- العجماني، أحمد عبد الوهاب، وسيد، محمد نور الدين، استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق العدالة الناجزة في الإمارات العربية المتحدة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية، مج21، ع2، 2024.

- علي، ئيوه ت عبد الله، وعباس، صفاء شكور، الأحكام المشمولة بالنفاذ المعجل، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، مج2، ع22، 2017.
- عوض، هشام موفق، النفاذ المعجل في النظام الإجرائي السعودي: دراسة مقارنة، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مج8، ع2، 2022.
- الفقهي، موسى بن علي بن موسى، القضاء المستعجل في نظام المرافعات الشرعية السعودي وصلته بالفقه وأصول التشريع، مجلة العدل، السنة السابعة، ع25، 1426هـ.
- قادة، عامر، ماهية الذكاء الاصطناعي: المفاهيم، الفلسفة والمظاهر، مجلة التراث، مج15، ع1، 2025.
- مانع، سلمى، وزواوي، عباس، دور السندات التنفيذية في مباشرة إجراءات التنفيذ الجبري، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة محمد خيضر بسكرة، ع49، 2017.
- محمد، عبد الرزاق، وهبة، سيد أحمد، المسؤولية المدنية عن أضرار الذكاء الاصطناعي: دراسة تحليلية، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، ع43، 2020.
- المهيدب، عبد الرحمن بن مهيدب عبد الرحمن، الإجراءات النظامية في تنفيذ الأحكام القضائية في النظام السعودي: دراسة وصفية، مجلة البحوث الأمنية، ع75، 2019.

سادسًا: المواقع الإلكترونية:

- ابتكارات الذكاء الاصطناعي في وزارة العدل -الإمارات العربية المتحدة، مُتاح على:
- https://www.moj.gov.ae/ar/artificial-intelligence.aspx تاريخ الدخول: 2025/11/23.
- جون مكارثي (John McCarty) هو عالم أمريكي في مجال الحاسوب، حاصل على عدة جوائز لإسهاماته البارزة في مجال الذكاء الاصطناعي، وهو أول من أطلق مُصطلح "الذكاء الاصطناعي". للمزيد راجع: https://www.latimes.com/local/obituaries/la-me-john-mccarthy-20111027-story.html تاريخ الدخول: 2025/11/26.
- المعاني، تعريف ومعنى اصطناعي في معجم المعاني الجامع – معجم عربي عربي، متاح على: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%A7%D8%B5%D8%B7%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%8A تاريخ الدخول: 2025/11/26
- الموقع الرسمي للهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، الذكاء الاصطناعي، متاح على: https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Pages/AboutAI.aspx، تاريخ الدخول: 2025/11/14م.

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (SDAIA)، أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، مُتاح على: https://sdaia.gov.sa/ar/SDAIA/about/Documents/ai-principles.pdf، تاريخ الدخول: 2025/11/19.
- وزارة العدل، اختصاصات محاكم التنفيذ، متاح على: https://www.moj.gov.sa/ar/Ministry/Courts/Pages/EnforcementCourtsAndPanels.aspx تاريخ الدخول: 2025/11/26
- وزارة العدل، التنفيذ يُعيد الهيبة إلى الأحكام القضائية، 2015م، مُتاح على: https://www.bog.gov.sa/MediaCenter/PressFile/Pages/press-544.aspx تاريخ الدخول: 2025/11/4.
- وزارة العدل، تقديم طلب التنفيذ، متاح على: https://www.moj.gov.sa/ar/eServices/Pages/ServiceDetailsNew.aspx?itemId=170

References in English:

First: Court Cases:

- State v. Loomis, 881 N.W.2d 749 (Wis. 2016).

Second: Working Papers:

- Engel, C., Linhardt, L. & Schubert, M. Code is law: how COMPAS affects the way the Judiciary handles the risk of recidivism. Artificial Intelligence and Law (33), 2025.
- Tahura, U. S., & Selvadurai, N. The Use of AI in judicial decision-making: the example of China. International Journal of Law, Ethics, and Technology, 2022 (3), 1-20.
- Topchyi, Rymma. Exploring the future of UAE judiciary: Al integration, bias mitigation, and systemic enhancements, Yaroslav Mudryi National Law University. 2025.
- Hao, Jingjing & Chen, Meng, the Expansion of Technology in the Chinese Judicial System, Shenzhen University, 2020, P.5.

- Shi, changing, Sourdin, Tania & Li, Bin. The Smart Court – A New Pathway to Justice in China? International Journal for Court Administration. (2021)12(1).

Third: Websites:

- Cambridge Dictionary, meaning of intelligence in English, Available at: https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/intelligence access at: 3/12/2025.
- Merriam-Webster.com Dictionary, "Artificial", Merriam-Webster, Available at: https://www.merriam-webster.com/dictionary/artificial access at: 2/12/2025.
- AI Rapid Response Team, National Center for State Courts (NCSC). Artificial Intelligence Guidance for AI and Generative AI in Courts. 2024, August 7. Available at: https://www.ncsc.org/sites/default/files/media/document/AI-Courts-NCSC-AI-guidelines-for-courts.pdf access at: 17/12/2025.